لا يمكن ردعها في المستقبل، وهي سوف تكبر وتزداد اتساعاً» (المصدر نفسه، ٢٥/٦/١٩٩٠). ونقل عن عسكريين اسرائيليين كبار قولهم: «ان اقامة هيئات للحرس المدني في المستوطنات ستمكّن المستوطنين من التدخل، رسمياً تقريباً، في عمليات الامن، ويحتمل ان تتسبب في تشكيل ميليشيا يهودية مسلّحة تؤدي الى زيادة التوتر» (المصدر نفسه). وتوقّع العسكريون أنفسهم، ان يخرج هؤلاء المستوطنون الى خارج سياج المستوطنات؛ وان لا يتقيّدوا بالانظمة والقوانين التي وضعت لتحديد مجالات عملهم داخل أسوار مستوطناتهم. ويذكر في هذا السياق، ان قادة الجيش الاسرائيلي كانوا عارضوا، حتى الآن، فكرة اقامة حرس مدني في الضفة الفلسطينية.

ووضعت، كذلك، أمام وزير الدفاع، خطة شاملة لمعالجة مشكلة راشقي الحجارة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. وقد قام بوضع تفاصيل الخطة منسّق النشاطات في المناطق المحتلة، شموئيل غورين. وهي تتضمّن عدداً من الاقتراحات لمعالجة ظاهرة رشق الحجارة، والتي تشكّل، حسب المصادر الاسرائيلية، ٧٥ بالمئة من مجمل أحداث الانتفاضة (هآرتس، ٦/٧/١٩٩٠). والمقصود بهذه الخطة احداث تغييرات في نظام الدراسة لـ ٣٥ مدرسة قائمة على محاور الحركة الرئيسة. ويعني ذلك استبدال صفوف الدراسة في المدارس تلك، حيث يتمّ نقل الطلاب في الصفوف المتوسطة، الذين يرشقون حجارة على طريق محدّد وتقع مدارسهم على محاور حركة رئيسة، الى مدارس تقع داخل قراهم؛ وان تنظّم عملية نقل معاكس من هذه المدارس الى المدارس الاعدادية الواقعة داخل القرى العربية. واقترحت الخطة، كذلك، اقامة أسوار حول المدارس، واحاطتها بالأسيجة، وتغيير مداخل المدارس، بحيث لا تكون مفتوحة باتجاه محاور الحركة الرئيسة. وتستند هذه الترتيبات الى تقويم عسكري اسرائيلي مفاده ان عمليات رشق الحجارة لا تشمل جميع المدارس في المناطق المحتلة، وان قسماً من التلاميذ يشاركون في رشق الحجارة، على الرغم من ان المقصود «ظاهرة واسعة وخطرة، لم ينجح الجيش الاسرائيلي في ايجاد حل لها حتى الآن» (المصدر نفسه).

ودرست قيادة الجيش الاسرائيلي طريقة جديدة لمعاقبة قادة الانتفاضة، وذلك باتباع أسلوب جديد في العقاب، أطلق عليه وصف «الابعاد الداخلي». وقد كلّف المدعي العسكري الاسرائيلي، العميد أمنون سترشانوف، بفحص الجوانب القانونية لهذه الفكرة. والمقصود بالعقوبة الجديدة ابعاد من يكتشف انه قائد في الانتفاضة من مكان سكنه الى مكان آخر داخل المناطق المحتلة، لفترة محدّدة. وسيبقى المبعد تحت المراقبة المتواصلة؛ فاذا لم يتابع نشاطه في اطار الانتفاضة سيسمح له بالعودة الى منزله؛ واذا استمر في العمل، في مكان ابعاده أيضاً، فانه سينقل ثانية الى مكان آخر (هآرتس، ١/٧/١٩٩٠).

ويتفحّص المدعي العام العسكري، أيضاً، الجوانب القانونية لقرار جديد يعتزم الجيش الاسرائيلي استصداره، بحيث يلتزم، في اطاره، كل فلسطيني ترشق حجارة من على سطح منزله باقامة سياج بارتفاع مترين ونصف المتر على سطح منزله. وعلى صاحب المنزل ان يكون مسؤولاً عن الّا ترشق الحجارة من على سطح منزله (المصدر نفسه).

واتساقاً مع التوجّهات الاسرائيلية الجديدة في وضع ترتيبات وأنظمة لقمع الانتفاضة، قدّم مجلس مستوطنات الضفة وقطاع غزة وحركة هتحياه خطة الى وزير الدفاع، بهدف «فرض النظام في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة بمساعدة قوات أمن عربية». وكتب واضعو الخطة، انه نظراً الى ان اسرائيل «نجحت في تشكيل قوة عربية مسلّحة قوامها ٢٥٠٠ رجل، في جنوب لبنان، وهي تعمل بنجاح، كذلك يجب فعل الشيء ذاته في المناطق [المحتلة]. فثمّة في الضفة وغزة عرب يحملون سلاحاً مرخّصاً، للدفاع الذاتي عن النفس، أكثر بعدة أضعاف من عدد جنود جيش جنوب لبنان، ويسعى جزء هامّ منهم، فعلاً، الى ان يسمح لهم، كما هو واضح، بالعمل في اطار القانون» (هآرتس، ١٣/٧/١٩٩٠).

وجاء في تفاصيل الخطة، انه يجب «اقامة قوة شرطة و/أو حرس مدني داخل القرى والاحياء والمدن. وستكون القوة مزوّدة بأسلحة اوتوماتيكية، وتمتلك أجهزة اتصال. وليس هناك حاجة الى